هيئة تنمية الصادرات تسعى إلى معالجة مشكلات المصدرين الزراعيين

فياض لـ«الوطن»: نبحث إمكانية الاجتماع مع الجمارك الأردنية لحل مشكلة تأخر البرادات عبر نصيب

جلنار العلي

أكد مدير هيئة دعم وتنمية الصادرات والإنتاج المحلي ثائر فياض في تصريح لـ«الوطن» وجود الكثير من الصعوبات التي تعترض عملية تصدير المنتجات الزراعية، أولاها ازدياد رسوم العبور المحددة من قبل الجانب الأردني والتي تصل إلى ٢٠٠٠ دولار عن كل براد يدخل إلى أراضيها، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، ناهيك عن تأخير إدخال الشاحنات عبر معبر نصيب الحدودي وتجمع الكثير منها لمدد تصل إلى ١٠ أيام، فمثلاً وصل عدد الشاحنات المنتظرة في العام الماضي إلى ٧٠٠ شاحنة، مع امتناع الأردن عن إدخال أكثر من ٣٠ براداً إلى أراضيها باليوم، وهذا يؤدي إلى عدم قدرة المنتج السوري على المنافسة رغم أنه مطلوب من قبل دول الجوار والخليج.

وأشار فياض إلى أن الهيئة عقدت اجتماعاً مع المصدرين يوم أمس الأول، بهدف استعراض تلك المشكلات بالتفصيل واستباق الموسم الزراعي الذي سيبدأ خلال شهر أيار، لتخفيف الأعباء وتسهيل الصعوبات، فتم الاتفاق على تشكيل وفد من القطاعين العام والخاص للاجتماع مع مديريتي الجمارك في سورية والأردن لوضع آلية عمل تناسب جميع الأطراف، فبدلاً من أن يتجمع ٧٠٠ براد على الحدود، يتم تنظيم العملية للاتفاق على إدخال عدد معين من البرادات يومياً، وبذلك يضمن المصدرون عدم إيقاف برادتهم على الحدود لما في ذلك من تكاليف متعلقة بالمازوت والوقود لزوم عملية التبريد، ناهيك عن فساد بعض الخضر نتيجة طول فترة الانتظار، متأملاً الوصول إلى حلول كي لا تتكرر أزمة العام الماضي.

وحول سبب امتناع الجانب الأردني عن إدخال كل البرادات الخارجة من سورية، بيّن مدير الهيئة أن نقاط التفتيش الأردنية لا تستوعب عدداً كبيراً من البرادات.

وأكد فياض أن الهيئة تدرس حالياً تقديم دعم للمصدرين يتعلق بتخفيف أعباء الكهرباء من خلال تسديد جزء من فواتير الكهرباء عنهم، وبحث إمكانية تشغيل ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية ببرامج الدعم الموجودة لدى الهيئة، وذلك لتخفيف تكاليف التصدير، لافتاً إلى أنه طلب من مجلس إدارة الهيئة إجراء دراسة كاملة لذلك، ليصار إلى عرضها على رئاسة مجلس الوزراء لاحقاً.

وفي سياق متصل، أشار فياض إلى أن الهيئة مستعدة لتشميل محاصيل زراعية أخرى ضمن برامج الدعم، ولكن يبقى قرار التصدير بيد وزارة الزراعة التي تحدد الاحتياجات وتصدر قرارات بتصدير الكميات الفائضة فقط، بما لا يؤثر في السوق المحلية، لذا فإن الهيئة تنتظر حالياً مقترحات وزارة الزراعة في ذلك.

وحول الشحن البحري، لفت فياض إلى وجود مشكلة تتعلق بعدم وجود عبّارة «RORO»، لذا وجهت رئاسة مجلس الوزراء مؤخراً، لبحث إمكانية اشتراك الهيئة مع وزارة النقل والقطاع الخاص لاستجرار عبّارة، بحيث تتحمل الهيئة جزءاً من أجرة الشحن عبرها، وبذلك يكون بإمكان الجانب السوري الشحن إلى روسيا وبعض الدول الصديقة الأخرى.

«دراسة لدعم المصدرين من خلال تسديد جزء من فواتير الكهرباء عنهم»

«الصناعي» بدأ بقبول طلبات تمويل حرفيي «جبرين» بسقف ١٠٠ مليون ليرة

رئيس منطقة «جبرين» لـ«الوطن»: المنطقة مخصصة لتصليح السيارات وتم تخصيص ١٥ ملياراً لتأهيل البنية التحتية

عبد الهادي شباط

عمم المصرف الصناعي بدء قبول طلبات قروض التأسيس للحرفيين في منطقة جبرين الصناعية بحلب تنفيذاً للاتفاقية بين المصرف الصناعي والاتحاد العام للحرفيين واتحاد الحرفيين في حلب وإدارة منطقة جبرين الصناعية بحلب.

وكان «الصناعي» مع منتصف آذار الماضي وقع اتفاقية تمويل مع ممثلين عن الحرفيين في منطقة جبرين لغاية تمويل تأسيس وبناء وتأهيل المقاسم المخصصة لهم من مجلس مدينة حلب.

واعتبر «الصناعي» في حينها نفسه شريكاً إستراتيجياً في إعادة تأهيل هذه المنطقة وأن الاتفاقية تأتي في إطار توسيع رقعة انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وإعداد بيئة عمل جذابة ومبسطة تنهض بهذه المشاريع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس مجلس إدارة جبرين الصناعية «الحرفية» كامل زلخا أن اتفاقية التمويل مع المصرف الصناعي تسمح للحرفيين بالحصول على قروض لمدة ١٠ سنوات بسعر فائدة ١٨ بالمئة متناقصة وحتى سقف ١٠٠ مليون ليرة، وأنه يمكن للحرفي أن يغطي قيمة الـ٥٠ بالمئة (من كلفة تأهيل المقسم) عبر هذا القرض.

وبيّن أن منطقة جبرين هي منطقة حرفية تختص بإصلاح السيارات وهي مشابهة لمنطقة حوش بلاس بدمشق، لكن مساحتها وعدد المقاسم فيها يعادل ٤ أضعاف منطقة حوش بلاس بدمشق، حيث تصل مساحتها لنحو ٢١٤ هكتاراً وتشتمل على نحو ٥١٥ صالة وأنه ترك الخيار للحرفيين لتسديد كلف تأهيل مقاسمهم إما بالتسديد المباشر بحال كان لديهم الملاءة المالية الكافية أو التسديد عبر تمويل من المصرف الصناعي بموجب الاتفاقية، حيث بادر أكثر من ١٠٠ حرفي لتسديد من أموالهم الخاصة، على حين قدر عدد الصالات «المقاسم» الجاهزة للتسليم بنحو ٤١٠ صالات يحتاج معظمها لتمويل على شكل قرض من المصرف الصناعي لدفع التزاماتهم المالية واستلام مقاسمهم واليدء في العمل بها، كما كشف رئيس مجلس الإدارة عن موافقة الحكومة على تخصيص ١٥ مليار ليرة لتأهيل البنى التحتية في منطقة جبرين الصناعية.

وكان مدير عام المصرف الصناعي وجيه بيطار أوضح لـ«الوطن» أن تمويل الحرفيين في منطقة جبرين بحلب تم بحثه ودراسته مع مختلف الجهات في منطقة جبرين (مجلس مدينة حلب والجمعية الحرفية في جبرين) وأنه بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء يتم العمل على تنفيذ الموافقة وتمويل الحرفيين في منطقة جبرين وتجاوز كل المعوقات عبر خلق الحلول وآليات تضمن استفادة الحرفيين في جبرين من التمويل على التوازي لضمان حقوق وأموال المصرف الصناعي، وأوضح في حينها أنه سيتم التواصل والتنسيق مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض لتوفير الضمانات وفق آليات عملها.

بينما كانت رئاسة مجلس الوزراء وافقت على التوصية المتضمنة تكليف وزارة المالية توجيه المصرف الصناعي للتنسيق مع مجلس مدينة حلب والاتحاد العام للحرفيين واتحاد الجمعيات الحرفية بحلب للمتابعة بما يلزم للدراسة المُعدة من المصرف الصناعي حول تشميل الحرفيين في منطقة جبرين بقروض المصرف الصناعي والاستفادة من خدمات ضمان مخاطر القروض.

في ذكرى الجلاء.. شركة وطنية خاصة تفتتح المرحلة الأولى من مشروع ٦٠ واط

مدير الشركة لـ«الوطن»: المشروع يوفر ٣٢ ألف طن من المحروقات سنوياً

راما أبو لبن

بمناسبة ذكرى الجلاء العظيم أدخلت واحدة من شركات القطاع الخاص الرائدة في مجال توليد الطاقة البديلة ظهر أمس ١٠ ميغا واط من الكهرباء إلى الشبكة الوطنية وهي جزء من مشروع ٦٠ ميغا واط سيتم تنفيذه تباعاً، علماً أن ١٠ ميغا واط إضافية من المفترض إنجازها وربطها بالشبكة العامة يوم ٦ أيار ٢٠٢٤ المقبل في ذكرى عيد الشهداء.

مدير عام الشركة المنفذة لمشروعات أنوار للطاقة الكهروشمسية د. وائل منصور أكد لـ«الوطن» أثناء حضورها انطلاقة المرحلة الأولى من مشروع الطاقة الشمسية في منطقة حسياء الصناعية أن المشروع سيوفر ٣٢ ألف طن سنوياً من المحروقات لينتج ما يقارب ١٢٥ ألف ميغا واط من الكهرباء ليتم ربطها تباعا بالشبكة الوطنية.

وأوضح منصور أن الشركة استطاعت إنجاز المرحلة الأولى من المشروع الممتد على نطاق أربع مراحل متتالية.

وعن نسبة الإنجاز في المراحل المستقبلية قال منصور إن نسبة إنجاز المرحلة الثانية بلغت ٩٥ بالمئة لإدخال ١٠ ميغا واط للخدمة تزامناً مع عيد الشهداء في السادس من أيار، مضيفاً إن ١٠ ميغا واط أخرى سيتم إنجازها في المرحلة الثالثة التي بلغت نسبة الإنجاز فيها ١٢ بالمئة ومن المخطط إطلاقها في الأول من آب احتفالاً بعيد الجيش العربي السوري، وأشار أن المرحلة الرابعة والأخيرة ستدخل ٣٠ ميغا واط لكنها لا تزال بمرحلة الدراسة والتصميم ووضع الخطة الزمنية.

وبيّن المدير أن كلفة المشروع بلغت ٥٨٠ مليار ليرة، منوهاً أنه يضم ١١٠ آلاف لوح طاقة، مصنعة بمعايير عالمية وعمر افتراضي يتجاوز ٢٥ سنة ولا تنخفض المردودية لأكثر من ١٥ بالمئة لإنتاج كمية كهرباء تقديرية تصل إلى ١٢٥ ألف ميغا واط سنوياً.

وأكد منصور أن مشروع الأنوار للطاقة الكهرو– شمسية لم يكن الأول وليس الأخير إذ جاء بعد مشروع الطاقة الشمسية الذي افتتح مؤخراً في عدرا ليخلقوا معاً متنفساً جديداً للاقتصاد المحلي.

وكان مجلس الوزراء استعرض في جلسته الأخيرة مذكرة وزارة الكهرباء حول مشاريع الطاقات المتجددة ودور صندوق دعم الطاقات المتجددة وتوطين صناعة تجهيزاتها، حيث تعمل الوزارة على تنفيذ البرنامج المحدد ضمن الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة حتى عام ٢٠٣٠ للوصول لإجمالي استطاعة ٢٥٠٠ ميغا واط من المشاريع الكهروضوئية و١٥٠٠ ميغا واط من مشاريع الطاقة الريحية، في حين سيصل عدد السخانات الشمسية إلى ١,٢ مليون سخان.

الليبرالية الجديدة والفقر المدقع والحكومة السورية

«أي شخص يعتقد أن النيوليبرالية تؤدي إلى تنمية البلدان النامية أو إعادة إعمار البلاد المنكوبة من دون تدخل فعال وقوي للدولة.. فهو إما ساذج أو اقتصادي»

د. جوليان بدور

شكلت المقابلة التي أجرتها صحيفة «الوطن» مع وزير الاقتصاد السيد محمد سامر الخليل في ٢٠٢٤/٠٣/٢٨، فرصة ثمينة لي، لكوني أعيش خارج القطر، من أجل تكوين فكرة دقيقة وصحيحة عن طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة حالياً في سورية وأهدافها وخططها على المدين المتوسط والبعيد. بداية، وقبل الولوج بالموضوع، أود أن أوضح بأنني لست معارضاً للحكومة السورية وأؤمن إيماناً مطلقاً برئيس الجمهورية والجيش العربي السوري والشعب السوري. بالتالي، الهدف الأساسي من هذا المقال هو، كخبير وباحث اقتصادي مغترب، غادر الوطن منذ أكثر من أربعين عاماً، لكن لا الوطن ولا أهله لم يغادروا قلبه ومخيلته أبداً، إبداء الرأي، من باب المسؤولية والوطنية، بالسياسة الاقتصادية المتبعة حالياً في بلدنا.

الهدف الأول والأخير هو محاولة فهم وشرح فيما إذا كانت السياسة المتبعة حالياً من الحكومة السورية تشكل الوسيلة الأفضل والأكثر فعالية من أجل خدمة المصلحة العليا لبلدنا وشعبنا، عن سؤال لجريدة «الوطن» ما السبب وراء التضخم الكبير وانخفاض قيمة الليرة السورية في العام الأخير وبما يزيد على سنوات الحرب مجتمعة؟ أجاب السيد الوزير بأن انخفاض سعر الصرف خلال سنوات الحرب الـ١٣ يعود إلى جملة من العوامل منها ما هو متعلق بالآثار الكارثية الناجمة عن الأزمات المختلفة التي عصفت بالعالم خلال الأعوام السابقة، ومنها ما هو ناجم، أقتبس، «عن انتهاج سياسات غير مناسبة منذ عقود ما قبل الحرب وثبت ضررها بشكل أكبر في سنوات الحرب كسياسة التمويل بالعجز المعتمدة على اقتراض المالية العامة بشكل مستمر مع طرح نقدي في السوق شكل حالة ضغط على سعر الصرف كانت نتائجها الواضحة في استمرار انخفاض قيمة الليرة السورية».

ما لفت انتباهنا في تصريحات السيد الوزير هو بعض الغموض والتناقض الذي يشوبها، فمن جهة هو يشير بالمقابلة إلى أن سورية كانت مكتفية ذاتياً بالنسبة للعديد من المحاصيل الإستراتيجية كالقمح ومصدّرة للنفط خلال الحقبة الزمنية التي كانت الدولة تتبع فيها نهج التخطيط المركزي والسياسة التدخلية بالاقتصاد. لكن من جهة ثانية يقول السيد الوزير بأن السياسات الاقتصادية المتبعة في ذالك الوقت غير مناسبة وغير فعالة، وتركت أثراً سلبياً تراكمياً على الاقتصاد الوطني. والسؤال هو: لماذا يعزو السيد الوزير الوضع المعيشي والاقتصادي الكارثي الحاصل في سورية الآن إلى السياسات الاقتصادية التدخلية للدولة المتبعة قبل عام ٢٠٠٥ من دون أن يقول كلمة واحدة عما خلفته الليبرالية الجديدة، المقنعة تحت عنوان اقتصاد السوق الاجتماعي، من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن خصخصة الاقتصاد (بشكل سريع وشامل)، أي بيع مؤسسات الدولة والشركات العامة للقطاع الخاص وتحرير الأسعار ورؤوس الأموال من دون سقف، واتباع سياسة التقشف المالي وخفض الإنفاق الحكومي؟ وعن سؤال آخر لجريدة «الوطن» عن خطة الحكومة لرفع مستوى دخل المواطن وقوته الشرائية أجاب السيد الوزير، أقتبس، «أن التأجيل المستمر لمقاربة هذا الموضوع كان السمة الأساسية في التعامل مع الملف المذكور لعقود من الزمن، وهذا ما زاد من آثاره السلبية وتفاقمها. وحتى تكون صريحين فإن معالجة جزء مهم من مشكلات الواقع الاقتصادي تكون من بوابة معالجة ملف عجز الموازنة وتحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال توجيه سياسة الدعم بشكل سليم وتدريجي، ما يخفف الأعباء التضخمية وذلك لحين إصلاح عجز الموازنة في المدين المتوسط والبعيد». جواب السيد الوزير يوحي بأن الحكومة الحالية تنوي الاستمرار بتطبيق السياسة الاقتصادية النيوليبرالية المتبعة منذ عام ٢٠٠٥، ما يعني بأن الأولوية بالنسبة للحكومة السورية هي العمل على تخفيض عجز الموازنة، وتحسين كفاءة الإنفاق العام وليس الاستثمار في رأس المال البشري والمادي الذي يعتبر الوسيلة الأمثل للخروج من الركود التضخمي، والدخول في عملية تنمية حقيقية تسهم في خلق فرص عمل للمواطنين وزيادة مداخيلهم ورفع مستوى معيشتهم من دون أي إعانة. أي إن الحكومة الحالية تواصل استخدام الآليات التي بدأها الدردري في عام ٢٠٠٧ عندما لجأ إلى إجراء رفع الدعم عن المازوت والمواد الأساسية الأخرى بحجة تخفيف العجز في الموازنة العامة. وعن سؤال ما الأهداف التي تسعى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتحقيقها خلال عام ٢٠٢٤، أجاب السيد الوزير: «إن أهم أهداف وزارة الاقتصاد يتمثل في العمل على تعميق التنوع الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد الوطني من خلال دعم أسعار الفائدة وتحسين واقع بيئة الأعمال... إلخ. أي إن الحكومة السورية مازالت مستمرة في تطبيق بنود إجماع واشنطن (١٩٨٩) على الرغم من إخفاق الليبرالية الجديدة في تحقيق أي تنمية اقتصادية حقيقية في أي دولة بالعالم، ورغم اعتراف سيادة الوزير بعزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في البنى التحتية والإنتاجية في سورية.

وأخيراً لم يتطرق الوزير إلى معلومتين مهمتين ومتناقضتين نشرتهما صحيفة «الوطن مؤخراً «٢٠٢٤/٠٢/٢٩»، الأولى تفيد بأن بورصة دمشق حققت أعلى نسبة مكاسب في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣ وتصدرت البورصات العربية في حركة الصعود، والثانية تشير إلى أن جميع العاملين بالقطاع العام يعيشون تحت خط الفقر وبأن معاش أستاذ بالجامعة لا يكفي حتى لتغطية تكاليف تنقلاته»، جريدة «الوطن»، ٢٠٢٤/٠٣/١٠، (هذه المعلومات، على خطورتها وتناقضها، على ماذا تدل؟ ألا تدل على أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلدنا أصبح جائراً وغير عقلاني وغير مقبول. ونحن نتساءل كيف بالإمكان تقبل فكرة أن بورصة دمشق تسجل أعلى نسبة نمو في الشرق الأوسط على حين الأغلبية العظمى من السوريين تعاني الفقر المدقع؟ لكن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه هو عما يعبّر هذا الأداء المميز لسوق الأوراق المالية في دمشق؟ هل يعكس تحسناً في المستوى المعيشي للناس وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، أم إنه يعكس حجم المضاربات وتعاظمها على سعر الصرف وأسعار العقارات والمنتجات والأسهم المالية؟ من دون أدنى شك الجواب أصبح واضحاً عند جميع السوريين.

إن من أحد أهم الدروس التي يمكن استنتاجها من تطبيق سياسة الليبرالية الجديدة المقنّعة في بلدنا تحت اسم اقتصاد السوق الاجتماعي، وتم التأكد منه في جميع الدول التي اتبعت هذا النهج، هو أن الثروة لا تتحقق فقط بالعمل والجِد والابتكار، وإنما تتحقق أيضاً نتيجة الجشع والمضاربة وإعادة توزيع الدخل والأرباح بما يخدم مصالح قلة من الناس على حساب عامة الشعب.

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري والمقلق دفع الجامعات الاقتصادية الحكومية منذ مدة إلى إقامة سلسلة من الحوارات من أجل مناقشة الدور المنوط للدولة في الحياة العامة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة. لكن الحدث الأهم الذي لفت انتباهنا أخيراً هو اللقاءات النوعية التي أجراها حديثاً السيد الرئيس مع العديد من النخب الفكرية والثقافية والاقتصادية والمجتمعية، وأملنا كبير بأن تثمر هذه المحادثات في وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية جديدة تقوم على المزج بين مزايا اقتصاد السوق والتدخل القوي والفعال للدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأن تأخذ بعين الاعتبار السمات والقيم والخصائص الوطنية لبلدنا وتتجنب في الوقت نفسه وصفة الليبرالية الجديدة المتبعة منذ عام ٢٠٠٥.

أخيراً نحن على ثقة ويقين بأن سورية ستنتصر في معركتها الاقتصادية ومعركة إعادة البناء كما انتصرت في معركتها العسكرية والدبلوماسية.

أكاديمي وباحث اقتصادي
في جامعة ريونيون الفرنسية